

The Morphological and Grammatical Structures Identified as Well- Structured Constructions by Sibawayh

Prof. Saif Al-Dien Al-Fuqara (Ph.D.)

salfuqara@sharjah.ac.ae

Prof. Hafid Ismaili Alaoui (Ph.D.)

halaoui@sharjah.ac.ae

University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social
Sciences - United Arab Emirates

DOI: <https://doi.org/10.31973/esded216>

Abstract:

The issue of this research is that there is no special study on the rule of acceptedness in the modern linguistic lesson, despite the prevalence of this rule in linguistic studies. There are brief references to the rule of acceptedness in the studies of modern scholars without dedicating a special study to it. The research studies one of the evaluative provisions in Arabic grammar, to show the concept of this rule, its manifestations, and criteria in the linguistic lesson. The research aims to achieve a set of objectives sought from it, which is to provide a study specialized in good judgment in the language lesson through Sibawayh's book, it includes the concept of acceptedness linguistically and idiomatically, and defines the development of its origins until the era of Sibawayh and presents the manifestations of this rule in linguistic structures. The research took the descriptive analytical approach in the research by studying the positions of good judgment in the linguistic uses of Sibawayh, and classifying issues, studying, and analyzing them, linking them to linguistic issues, and discussing them through the contexts in which they occurred. The research reached a few results, the most important of which is rooting the term, clarifying its concept, and explaining the manifestations of its use in the Arabic grammar through Sibawayh's book. Knowing the linguistic and impressionistic controls for issuing this judgment, and knowing the criteria of Sibawayh, which balances between the linguistic uses to which this judgment applies, which were represented in the prevalence and abundance, and the observance of analogy and significance.

Keywords: Acceptedness, evaluative rulings, Sibawayh, linguistic criticism, linguistic structures.

البنى الصرفية والنحوية الموسومة بحكم الجيد عند سيبويه

الأستاذ الدكتور سيف الدين الفقراء الأستاذ الدكتور حافظ إ. علوي
 جامعة الشارقة - كلية الآداب والعلوم جامعة الشارقة - كلية الآداب والعلوم
 الإنسانية/ قسم اللغة العربية الإنسانية/ قسم اللغة العربية
salfuqara@sharjah.ac.ae halaoui@sharjah.ac.ae

(مُلخَصُ البَحْثِ)

تفتقر الدراسات اللغوية العربية إلى دراسة خاصة بحكم الجيد، وذلك على الرغم من شيوعه في الأحكام التقويمية في المصادر اللغوية، وإن كنا نجد بعض الإشارات المختصرة عنه في دراسات العلماء المحدثين دون أن يفرّدوا له دراسة خاصة به، وجلّ ما كُتب عنه جاء عرضاً ضمن دراسات عامة عن الأحكام التقويمية وعن النقد اللغويّ في العربية. ولذلك سنسعى في هذا البحث إلى دراسة حكم الجيد في البنى الصرفية والنحوية عند سيبويه، للكشف عن مفهومه ونشأته ومظاهر استعماله.

ويسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف المنشودة، تتمثل في تقديم دراسة مختصة بحكم الجيد في الدرس اللغويّ من خلال كتاب سيبويه، مع الوقوف على المقصود بمفهوم الجيد لغة واصطلاحاً، وتعرّف مراحل تطوّر نشأته حتى عصر سيبويه، وعرض مظاهر استعمال هذا الحكم في البنى اللغوية الصرفية والنحوية، وتصنيف المسائل التي حكم عليها سيبويه بالجيد، واستخلاص ضوابط إطلاق الحكم عنده، والمعايير التي اعتمدها في اختيار هذا الحكم. واتّخذ البحث من المنهج الوصفي التحليليّ منهجاً في البحث من خلال استقصاء مواضع حكم الجيد في الاستعمالات اللغوية عند سيبويه، وتصنيفها ودراستها وتحليلها، وربطها بالمسائل اللغوية ذات الصلة بالأحكام التقويمية، ومناقشتها في ضوء السياقات التي وردت فيها.

وانتهى البحث إلى جملة من النتائج؛ من أهمّها تأصيل المصطلح وبيان مفهومه، وبيان مظاهر إطلاقه في النحو العربيّ من خلال كتاب سيبويه، ومعرفة الضوابط اللغوية والانطباعية لإصدار هذا الحكم، وتبيّن المعايير التي استند إليها سيبويه، وهو يفاضل بين الاستعمالات اللغوية، التي خضعت لهذا الحكم والتي تمثّلت في الشيوخ والكثرة، ومراعاة القياس والدلالة. وبيّن البحث ظروف نشأة مصطلح الجيد الأولى في الدرس النحويّ حتى عصر سيبويه.

الكلمات الدالة: الجيد، الأحكام التقويمية، سيبويه، النقد اللغويّ، البنى اللغوية.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آل بيته، وأصحابه الأطهار، وعلى تابعيه، أما بعد:

فهذا بحث مجاله أحد الأحكام التقويمية في النحو العربي، وهو حكم الجيد عند سيبويه؛ فمن الظواهر البارزة في الفكر النحوي تلك الأحكام التقويمية التي تنوعت بين القبول والرفض والنقد في الدرس اللغوي، وتتبع مشكلة البحث من عدم وجود دراسة خاصة بهذا الحكم على الرغم من شيوعه في المصادر اللغوية، وجل ما كُتب عنه جاء عرضاً ضمن دراسات عامة عن الأحكام التقويمية وعن النقد اللغوي في العربية.

تكمن أهمية البحث في تحديد مفهوم هذا المصطلح وتأصيل نشأته عند سيبويه، وبيان مظاهر استعماله في تقويم الاستعمالات اللغوية، لاستخلاص الضوابط والمعايير التي بنى عليها سيبويه هذا الحكم، وبيان منهجه في ذلك، لتكون هذه الدراسة مدخلاً لدراسة أوسع تتعلق بدراسة المستويات اللغوية والمفاضلة بينها.

والهدف الذي سعى اليه البحث إلى تحقيقه هو الكشف عن الاستعمالات اللغوية المعنوية بهذا الحكم عند سيبويه، وتصنيفها وتحليلها، وربطها بمسألة الأفضلية في المستويات اللغوية، للوقوف على ضوابط إصدار الأحكام وبيان مسوغاتها، زيادة على السعي إلى معرفة نشأة الحكم التقويمي، ودور النحاة المتقدمين في ترسيخ نهج التقويم اللغوي في الدرس اللغوي. وقد مكّنا المنهج المعتمد من استقصاء مواضع حكم الجيد في الاستعمالات اللغوية عند سيبويه، وتصنيفها وتحليلها، لتحقيق الأهداف المنشودة، والربط بين هذه الأحكام لتبيين مسوغات الحكم عنده.

حظي موضوع الأحكام التقويمية بدراسات متعدّدة، وعرّج بعضها على حكم الجيد بإيجاز، منها: دراسة زهير سلطان (المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة) جامعة قار يونس، وكتاب (الأحكام التقويمية في النحو العربي) لنزار بنيان، ٢٠١١م، و(الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي) لصباح السامرائي ٢٠١٢م. و(منهج سيبويه في التقويم النحوي) لمحمد كاظم البكاء ١٩٨٩م، وقد ورد هذا الحكم أيضاً في دراسة محمود الريامي (المصطلحات التقويمية في النظرية النحوية) ٢٠١٧م، لكنّه أشار إليه من حيث المفهوم والدلالة باختصار. وورد أيضاً في رسالة سلامة السراحين (أحكام التقويم اللغوي في القراءات القرآنية) إذ عرض جملة من مظاهر هذا الحكم في القراءات.

ولم نجد دراسة خاصة بحكم الجيد ومظاهر استعماله في النحو العربي عند سيبويه فيما عدنا إليه من مصادر باستثناء دراسة موسومة بـ(الأجود نحويّاً في كتاب سيبويه) لرعد سليمان، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، ٢٠٢٢، وهي خاصة بتريجيات سيبويه

عندما يذكر وجهين إعرابين ثم يعقب على ذلك بقوله: والرفع أجود أو النصب أجود أو الجرّ أجود، ولهذا تميّز البحث عن الدراسات السابقة باختصاصه بمصطلح الجيد وضوابطه ومعاييره ومظاهره عند سيبويه .

وقد اقتضت طبيعة البحث وموضوعه تقسيمه إلى مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: مفهوم حكم الجيد ونشأته

المبحث الثاني: مواضع استعمال حكم الجيد عند سيبويه

المبحث الثالث: مظاهر تناول سيبويه للجيد، ومتلازماته اللفظية، وضوابطه.

• المبحث الأول: مفهوم حكم الجيد ونشأته

الحُكْمُ لغةً: "العِلْمُ وَالْفِقْهُ وَالْقَضَاءُ بِالْعَدْلِ، وَهُوَ مَصْدَرٌ حَكَمَ يَحْكُمُ (ابن منظور، ١٩٩٤، ج ١٢، ص ١٤١)، وجاء في تاج العروس: "الحُكْمُ، بِالضَّمِّ: الْقَضَاءُ فِي الشَّيْءِ بِأَنَّهُ كَذَا أَوْ لَيْسَ بِكَذَا سِوَاءَ لَزِمَ ذَلِكَ غَيْرَهُ أَمْ لَا، هَذَا قَوْلُ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَخَصَّصَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: الْقَضَاءُ بِالْعَدْلِ" (الزبيدي، ١٩٦٥، ج ٣١، ص ٥١٠). ونصّ الكفوي على أنّ: "الحُكْمُ فِي اللُّغَةِ: الصَّرْفُ وَالْمَنْعُ لِلإِصْلَاحِ، وَمِنْهُ (حَكَمَةُ الفَرَسِ) وَهِيَ الْحَدِيدَةُ الَّتِي تَمْنَعُ عَنِ الْجُمُوحِ، وَمِنْهُ الْحَكِيمُ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ نَفْسَهُ عَنِ هَوَاهَا، وَالْحُكْمُ أَيْضاً: الْفَصْلُ وَالْبِتُّ وَالْقَطْعُ عَلَى الإِطْلَاقِ" (الكفوي، ١٩٩٨، ص ٣٨٠).

أمّا في الاصطلاح فذكر الجرجاني في تعريفاته أنّ "الحُكْمُ: إِسْنَادُ أَمْرٍ إِلَى آخِرٍ إِجَاباً أَوْ سَلْباً، وَقِيلَ الحُكْمُ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي مَوْضِعِهِ" (الجرجاني، ٢٠٠٤، ص ٨١). وقال الكفوي معرّفاً للحكم عند أصحاب الأصول وأهل الميزان: "الحُكْمُ أَعْمُ مِنَ الْحِكْمَةِ،... وَأَمَّا الحُكْمُ الْعَقْلِيُّ: إِثْبَاتُ أَمْرٍ لِآخِرٍ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى تَكَرُّرٍ وَلَا وَضْعٍ وَاضِعٍ، وَيُنْحَصِرُ فِي الْوَجُوبِ وَالِاسْتِحَالَةِ وَالْجَوَازِ" (الكفوي، ١٩٩٨، ص ٣٨٠). وقال الكفوي: "الحُكْمُ: بِالضَّمِّ وَسُكُونِ الْكَافِ يُطْلَقُ بِالِاشْتِرَاكِ أَوْ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ عَلَى عِدَّةٍ مَعَانٍ. مِنْهَا إِسْنَادُ أَمْرٍ إِلَى آخِرٍ إِجَاباً أَوْ سَلْباً... وَالْحُكْمُ يَنْقَسِمُ إِلَى شَرْعِيٍّ وَغَيْرِ شَرْعِيٍّ؛ فَالشَّرْعِيُّ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الشَّرْعِ بِشَرَطِ أَلَّا يَخَالَفَ الْقَطْعِيَّاتِ، وَغَيْرِ الشَّرْعِيِّ مَا لَا يُؤْخَذُ مِنَ الشَّرْعِ كَالْأَحْكَامِ الْعَقْلِيَّةِ الْمَأْخُودَةِ مِنْ مَجْرَدِ الْعَقْلِ، وَالِاصْطِلَاحِيَّةِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْإِصْطِلَاحِ" (التهانوي، ١٩٩٦، ص ٥٩٣-٥٩٥) عدّ النحاة القدماء الحُكْمَ ركناً من أركان القياس: أصل، وفرع، وحكم، وعلة جامعة. وقسم السيوطي في كتابه الاقتراح الحكم النحويّ إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء (السيوطي، ٢٠٠٦، ص ٨١).

وفي معجم المصطلحات النحويّة والصّرفيّة أخذ الحكم معناه اللغويّ بما يقضي به النحاة من وصف للاستعمالات اللغويّة وتقعيدها، "قالأحكام: جمع حكم وهو القضاء، وقد استعمله النحاة فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المقضي به، والذي لا يجوز أن يتخلف أو

يتأخر. فقررنا مثلاً أن للفاعل أحكاماً منها الرفع، وكونه عمدة، ووجوب تأخيره عن الفعل أو ما في قوته، وكذلك نائب الفاعل " (اللبيدي، ١٩٨٥، ص ٦٥).

والحكم في (المعجم المفصل في النحو العربي): "هو ما يجري على الفرع من أحكام الأصل صرفاً ونحواً وإعراباً مثل: قُتِلَ اللصُّ، اللص نائب فاعل مرفوع، حملاً على الأصل الذي هو الفاعل، ونائب الفاعل فرع، والفاعل هو الأصل. أو هو ما تنص عليه قاعدة ما؛ كأن تقول المبتدأ اسم مرفوع، يقع في أول الجملة غالباً، مجرد من العوامل اللفظية، ومحكوم عليه بأمر، أو هو الإسناد (بابتي، ١٩٩٢، ص ٤٩٧). وعرّفت خديجة الحديثي الحكم بقولها: "والمفهوم أنه ما يحكم به على الظاهرة النحوية الموجودة من حيث فصاحتها، وشيوعها، أو قلتها، أو ضعفها ونحو ذلك" (الحديثي، ٢٠٠١، ص ٢٩٨).

إن ما ذكرته الحديثي هو الأقرب إلى موضوع البحث؛ إذ يمكن تقسيم الأحكام إلى نوعين: أحكام نحوية تتعلق بالقياس مثل الواجب، والجائز، والرفع، والنصب، والجر، والبناء، والإعراب، والتقديم، والتأخير، وأحكام تقويمية تتصل بالاستعمالات مثل: الحسن، والجيد، والقوي، والأولى، والغلط، والخطأ، والضعيف، وغيرها من الأحكام ذات الوظيفة التقويمية في درس اللغوي.

أما معنى الجيد في اللغة فتدور دلالة (الجود) على معنيين في اللغة على الأعمّ الغالب: وهما الحُسن والكثرة، وتتصل بهما معان فرعية مثل الكرم والتسامح وغير ذلك، فقد جاء عن العرب أن (الجيد): نقيض الرديء، "وجاد الشيء جودة وجودة؛ أي صار جيداً، وأجدت الشيء فجاد، والتجويد مثله. وقد قالوا: أجودت كما قالوا: أطال وأطول، وأطاب وأطيب، وألان وألين، على النقصان والتتمام. ويقال: هذا شيء جيد بين الجودة والجودة. وقد جاد جودة وأجاد: أتى بالجيد من القول أو الفعل. ويقال: أجاد فلان في عمله وأجود وأجاد عمله وجود جودة، وجدت له بالمال جوداً. ورجل مجود مجيد وشاعر مجود؛ أي مجيد يجيد كثيراً" (ابن منظور، ١٩٩٤، ج ٣، ص ١٩٥).

وقد بنت العرب من الجذر (ج و د) صيغة مفاضلة وتعجب فقالوا أجود، كما قالوا: أكبر وأصغر وأحسن. وأجود لها دلالات حسب السياقات اللغوية؛ فهي بمعنى أكرم من الجود، أو بمعنى أحسن وأفضل من الجودة، وربما جاءت بمعان أخر وفق السياقات الواردة فيها، يقول ابن منظور: "قال أبو سعيد: سمعت أعرابياً قال: كنت أجلس إلى قوم يتجأون ويتجأون فقلت له: ما يتجأون؟ فقال: ينظرون أيهم أجود حجة. وأجود العرب مذكورون" (ابن منظور، ١٩٩٤، ج ٣، ص ١٣٦).

والذي يعيننا من هذه الدلالات حكم الجيد في النحو العربي، وهو حكم نشأ مع نشأة الأحكام النحوية، واستعمل للدلالة على مستوى من القبول للاستعمالات اللغوية والحكم على جودتها، ويمكن أن يندرج ضمن الحسن والأحسن، والأولى، والأفضل، والأبلغ؛ لأن الأحكام النحوية تترادف في كثير من المواضع في الدرس اللغوي، فما حكم عليه بالجيد في مسألة ما قد يُحكم عليه بالحسن في مكان آخر، والقول نفسه مع حكم الأجود والأحسن والأبين والأعلى والأقوى والأعزف والأصح والأفضل، ولا سبيل إلى إنكار وجود فروق بين هذه الأحكام على صعيد الاستعمال عند اللغويين، ولكننا هنا بصد الإقرار بالتوافق في الدلالة العامة لمفهوم هذه المصطلحات وقربها من حالة الترادف أحياناً في وصف الاستعمالات اللغوية.

أما الدلالة الاصطلاحية كما تظهر لنا من استعمالات النحاة فتدل على درجة من المفاضلة بين استعمالات حسنة مقبولة أو لنقل فصيحة وعالية، وقد تكون المفاضلة حاضرة لأسباب لغوية وأخرى ذوقية، ومن أمثلة ذلك قول سيبويه: "واعلم أنّ ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو حسنٍ وحسان، فإنّ الأجودَ فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حسانٍ قومُه. وما كان يُجمع بالواو والنون نحو منطلقٍ ومنطلقين، فإنّ الأجودَ فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدم، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلقٍ قومُه" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٢، ص ٤٣)؛ فالحكم بالأجود هنا تفضيل لا ينفي صحة الوجه الآخر من الاستعمال. فحاصل كلام سيبويه جواز القول: مررتُ برجلٍ حسنٍ قومُه، ومررتُ برجلٍ منطلقين قومُه، ولكنّ الأفضلية في الاستعمال لما حكم عليه بالأجود. إنّ المفاضلة في الاستعمال أو الحكم بالأفضلية من خلال الوصف بجيد تجلّت في منهج سيبويه في استناده إلى معيار لغويّ في ظل نظام نحويّ يجيز الاستعمالين، فقد علّق سيبويه على قول جرير:

جِنِّي بِمَثَلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ ... أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارٍ
وَقَوْلِ كَعْبِ بْنِ جُعَيْلٍ "التَّغْلِبِيُّ":

أَعْنِي بِخَوَارِ الْعِنَانِ تَخَالُهُ ... إِذَا رَاحَ يَزِيدِي بِالْمُدَجَّجِ أَحْرَدًا

وَأَبْيَضَ مَصْقُولِ السَّطَامِ مَهْنَدًا ... وَذَا حَلَقٍ مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ مُسْرَدًا

بقوله: "فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى، كَأَنَّهُ قَالَ: وَأَعْطَيْتَنِي أَبْيَضَ مَصْقُولِ السَّطَامِ، وَقَالَ: هَاتِي مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارٍ. وَالنَّصَبُ فِي الْأَوَّلِ أَقْوَى وَأَحْسَنُ؛ لِأَنَّكَ أَدْخَلْتَ الْجَرَ عَلَى الْحَرْفِ النَّاصِبِ، وَلَمْ تَجِءْ هَهُنَا إِلَّا بِمَا أَصْلُهُ الْجَرُّ وَلَمْ تُدْخِلْهُ عَلَى نَاصِبٍ وَلَا رَافِعٍ. وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ. وَالْجَرُّ أَجْوَدٌ" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ١، ص ١٧٠). الاستعمالان عربيان جيدان، الأول منهما يبيحه النظام النحويّ من خلال علّة الحمل على المعنى التي لها وجه من القياس، والثانية جاءت أجود؛ لأنّها حمل على الأصل وهو الجرّ على اللفظ.

والاستناد إلى المعيار الكمي لإطلاق الحكم النوعي نجد له مثالا أظهر في قول سيبويه: "وقال بعضهم: إبل حمضية إذا أكلت الحمض، وحمضية أجود. وقد يقال: بعير حامض وعاضة إذا أكل العضاء، وهو ضرب من الشجر. وحمضية أجود وأكثر وأقيس في كلامهم" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٣٣٦). فالأجود استند إلى معيار الكثرة أولاً ثم القياس، فتكون حكماً تقويمياً نوعياً وكمياً في آن واحد.

إن الذي نخلص إليه في مفهوم الجيد أنه حكم تقويمي من الأحكام المقبولة تأتي للدلالة على مستوى من الفصاحة لما يحكم له من الاستعمالات، ويدل على أفضلية استعمال على استعمال آخر فصيح، وقد تكون هذه الأفضلية مستندة إلى معيار لغوي كالقياس والفصاحة والشيوخ؛ أي الكثرة، أو تكون قائمة على مفاضلة انطباعية ذوقية تفاضل بين مستويين من الاستعمالات المقبولة والصحيحة. وقد يأتي حكم الجيد مصاحبة لغوية تدل على قدر من التفضيل نحو قولهم: عربي جيد، وجيد عربي فصيح، وفصيح جيد، وبالغ جيد، وحسنة جيدة، ثم يأتي التفضيل بقولهم أجود مقارنة مع وجه جائر لا يخلو من حكم نقدي، ففي هذه الحالة يكون الجيد حكماً تفضيلاً يقابل حكماً آخر مناقضاً له، ومن ذلك ما ذكره السيرافي في قوله: "وقال في (كراع) اسم رجل: من العرب من يصرفه يشبهه ب(ذراع)، والأجود ترك الصرف، وصرفه أخبث الوجهين". فجاء حكم الأجود نقيضاً لحكم الأخبث (السيرافي، ٢٠٠٨، ج ٤، ص ٨).

وأشار الريامي إلى أن لحكم الجيد مفاهيم متنوعة في النحو العربي منها: الفصيح، والحسن، والكثير الورد والموافق للافتراضات العقلية، والقول الراجح (الريامي، ٢٠١٧، ص ٣٠٩)، والحقيقة أن هذه فيها جانب من الترادف في الاستعمال وليست مفهوماً للجيد مصطلحاً، وقدّم نزار حميداوي مظاهر من استعمالاته ولم يقدم له مفهوماً (الحميداوي، ٢٠١١، ص ٩٩-١٠٠).

إن حكم الجيد حكم نسبي لا يتسم بالإطلاق؛ فهو يختلف باختلاف المذهب النحوي ويتأثر باختلاف النحاة ومذاهبهم، ففي مسألة كسر همزة إن بعد القسم في حال غياب لام الجواب تفاوت العلماء في الحكم على أفضلية الفتح أو الكسر، وقد لخص الشاطبي المسألة بقوله: "وما أجاز هنا من الوجهين ليس بمذهب البصريين، وإنما هو رأي الكوفيين على ما حكاه ابن كيسان، ونحا نحوهم الزجاجي؛ إذ قال: وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً، فجعل أبو القاسم الفتح قياساً، وإن كان الأجود الكسر، وذهب ابن أبي الربيع مذهبه أيضاً" (الشاطبي، ٢٠٠٧، ج ٢، ص ٣٣١-٣٣٢).

إنَّ حكم الجيّد قد يبدو رديفاً لأحكام أخرى مثل: الفصيح، والحسن، والكثير الورد، والقول الراجح وغيرها؛ على النحو الذي أشار إليه الرياميّ، ولكنّ هذه مسألة تحتاج إلى استقصاء للأحكام المتناظرة أو التي تبدو مترادفة؛ للتحقّق من مستوى الترادف في استعمالات النحويين، أو أنّ لكلّ منها دلالة وضوابط خاصة بها، فقد استعمل سيبويه حكم (حسن) للدلالة على صحة الاستعمال وقابله بحكم قبيح؛ ففي مسألة التوكيد المعنويّ ذكر سيبويه قولهم: "رُوِيْدَكُمُ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ، فيحسنُ الكلام، كأنك قلت: افعلوا أنتم أنفسكم . فإن قلت: رويّدكم أنفسكم، رفعت، وفيها قبحٌ، لأنّ قولك: افعلوا أنفسكم، فيها قبحٌ، فإذا قلت: أنتم أنفسكم حسنٌ الكلام. وتقول: رُوِيْدَكُمُ أجمعون، ورُوِيْدَكُمُ أنتم أجمعون، كلٌّ حسنٌ لأنّه يحسن في المضمّر الذي له علامةٌ في الفعل" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ١، ص ٢٤٧).

تتجلى في هذا النصّ الفروق بين حكم الجيّد والحسن؛ فالحسن هنا حكم على استعمال لغويّ له وجه من القياس يقابله نمط استعمال قبيح أو فيه ضعف لمخالفته القياس، بينما في حكم الجيّد نجد أنّ الاستعمال الذي يحكم عليه به ليس من الضروري أن يقابله استعمال قبيح أو ضعيف، بل قد يكون الاستعمال صحيحاً وله وجه من القياس، ولكن ثمة صور أخرى منه توسم بأنّها جيدة لأسباب تتعلّق بالشيوع والكثرة أو القياس.

إنّ هذا الملمح في الفرق نجد له نظيراً في أحكام سيبويه في باب الشرط؛ إذ يذكر سيبويه أنّه يجوز أن تقول: "لا تدنُ منه يَكُنْ خيراً لك . فإن قيل: لا تدن من الأسد يا كلك، فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله. وإن رفعت فالكلام حسنٌ، كأنك قلت: لا تدنُ منه؛ فإنّه يأكلك. وإن أدخلت الفاء فهو حسنٌ" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٩٧). فما حكم عليه سيبويه بالحسن هنا يقابله استعمال قبيح كما وصفه.

إنّ هذه المفارقة بين الحسن والجيّد يمكن تمثّلها في ما وصف به سيبويه إدغام المتقاربين أو بيانهما ففي إدغام العين مع الحاء "كقولك: اقطع حملاً، الإدغام حسنٌ، والبيان حسنٌ؛ لأنّهما من مخرج واحد" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٤، ص ٤٥١). وكذلك إدغام الجيم مع الشين، كقولك: ابعج شبتاً، فوصف سيبويه الإدغام والبيان بأنّهما حسنان؛ لأنّهما من مخرج واحد، ولكونهما من حروف وسط اللسان (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٤، ص ٤٥٢)؛ فحكم سيبويه بالحسن هنا يدلّ على درجة من التعادل في المستوى المعياريّ، بينما لو كان الحكم بالجيّد على أحد الاستعمالين لكان يفترض أن تكون الموازنة بين نمطين أحدهما جيد والثاني أقلّ جودة.

والحسن عند سيبويه له درجة مفاضلة، وهي الأحسن، وهذه المسألة تتبدى في ما قال به سيبويه في إدغام القاف مع الكاف، نحو قولهم: الحق كلّه؛ إذ وصف سيبويه الإدغام بأنه حسنٌ والبيان حسنٌ. وسبب حسنه قرب المخرجين، وأنتهما من حروف اللسان، ولاتفاقهما في صفة في الشدة، أمّا إدغام الكاف مع القاف نحو قولهم: انهك قطناً؛ فالبيان أحسن، والإدغام حسنٌ عنده. ويعلل ذلك بقوله: "وإنما كان البيان أحسن؛ لأنّ مخرجهما أقرب مخارج اللسان إلى الحلق، فشبهت بالخاء مع الغين كما شبه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان فيما ذكرنا من البيان والإدغام" (سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص ٤٥٢).

إنّ الملمح الأبرز في حكم الحسن أنّه نقيض لحكم القبح عند سيبويه في كثير من مواضعه، والذي يدلّ على ذلك ما جاء في حديثه عن الإخبار عن النكرة، يقول سيبويه: "وإذا قلت: كان رجلاً ذاهباً فليس في هذا شيءٌ تُعلمه ما كان جهله. ولو قلت: كان رجلاً من آل فلانٍ فارساً حسنٌ؛ لأنّه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلانٍ وقد يجهله. ولو قلت كان رجلاً في قومٍ عاقلاً لم يحسن؛ لأنّه لا يستكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قومٍ. فعلى هذا النحو يحسن ويثبّح" (سيبويه، ١٩٨٨، ج١، ص ٥٤).

فالحسن حكم عند سيبويه يقابله حكم القبيح في الغالب، فما وصفه سيبويه بالحسن سيكون القبح حكماً على الاستعمال أو الوجه الآخر، فنحن في موازنة بين استعمالين: إمّا حسن وإمّا قبيح، وقد يكون الحسن حكماً على استعمال ليس له وجه آخر قبيح؛ فيكون في هذه الحالة دالاً على وجه من الجواز والقبول للصورة المحكوم عليها بالحسن على النحو الذي حكم به سيبويه على إدغام التاء والسين، فالإدغام جائز، وله مظاهر استعمالية، والبيان عربيّ حسنٌ؛ لاختلاف المخرجين كما وصفه سيبويه (سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص ٤٦٣). أمّا حكم الجيد عند سيبويه فهو حكم يدلّ في الغالب على درجة من الصحة والقياس أو الشيوخ تجعله في مرتبة أعلى من الحسن، وهذا الفرق لا يمكن تعميمه؛ لأنّ الأحكام المتقاربة الدلالة تترادف في استعمالات النحويين.

برزت الأحكام النحويّة مع نشأة النحو العربيّ، وإذا تجاوزنا أحكام النحو التي أشار إليها السيوطيّ بقوله: "الحكم النحوي ينقسم إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء" (السيوطي، ١٩٨٩، ص ٤٧). وانتقلنا إلى الحديث عن الأحكام التقييميّة في النحو فإننا سنجد هذه الأحكام قد نشأت في مرحلة مبكرة من تاريخ النحو؛ إذ ورد عن عيسى بن عمر تخطّته للناطقة فيما رواه ابن سلام من قوله: "أخبرني يونس أنّ أبا عمرو كان أشدّ تسلّماً للعرب، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهما، كان عيسى يقول أساء الناطقة في قوله حيث يقول: (فبت كأتّي ساورتني ضئيلة... من الرقش في أنيابها السّم نافع)، يقول موضعها: ناقعاً" (الجمحي، ١٩٩٨، ج١، ص ١٦).

برز النهج التقويمي عند الرواد الأوائل في تاريخ النحو، فعلى الرغم من عدم وصول كتب إلينا من أبي إسحق الحضرمي، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب، إلا أننا نجد نصوصاً منقولة عنهم فيها رسوبات من الأحكام التقويمية، فقد روي أن أبا عمرو سمع رجلاً ينشد: " (وَمَنْ يَغْوُ لَا يَعْذَمُ عَلَى الْغَيِّ لَائِمًا) فقال: أقرمك أم أتركك تتسكع في طمّتك؟ فقال: بل قومني. فقال: قل: وَمَنْ يَغْوُ بكسر الواو" (الزبيدي، ١٩٨٤، ج ١، ص ٣٦).

إنّ المنحى التقويمي في الأحكام نجد له مثلاً آخر عند أبي عمرو؛ ففي قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (سورة الجاثية: ١٠)، "قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ لِيَجْزِيَ بِالْيَاءِ عَلَى مَعْنَى لِيَجْزِيَ اللَّهُ. وَقَرَأَ حَمَزَةً وَالْكَسَائِيَّ وَابْنُ عَامِرٍ لِنَجْزِي بِالْثُونِ عَلَى التَّعْظِيمِ. وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَالْأَعْرَجُ وَشَيْبَةُ لِيُجْزِيَ بِيَاءٍ مَضْمُومَةٍ وَفَتْحِ الزَّيِّ عَلَى الْفِعْلِ الْمَجْهُولِ، قَوْمًا بِالنَّصْبِ. قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَهَذَا لَحْنٌ ظَاهِرٌ" (القرطبي، ١٩٦٤، ج ١٦، ص ١٦٢).

ولم نجد لحكم الجيد نكراً عند رواد النشأة والتأسيس من علماء النحو فيما عدنا إليه من مصادر، ولعلّ أول الإشارات إلى هذا الحكم برزت عند يونس بن حبيب فيما نقله عنه سيبويه من آراء؛ فقد وردت أحكام الجودة والقبح والخبث وغيرها عند يونس، ونقلها عنه سيبويه، وهذه أحكام حظيت بتفصيل جيد عند محمد خير الحلواني في حديثه عن منهج يونس في المعيارية (الحلواني، ١٩٧٩، ص ٢٢٠-٢٢٨).

ويبرز حكم الجيد عند يونس فيما نقله عنه سيبويه مُعقِباً على بعض الاستعمالات؛ ففي قول العرب: هذا زيدٌ الطويلُ فإنّ القول فيه أن تقول جعل هذا لكثرة في كلامهم بمنزلة قولهم: لُد الصلاة، حذفها لأنه لا ينجزم حرفان ولم يحركها. واختص هذا الكلام بحذف التثوين لكثرة كما اختص لا أدري ولم أبل لكثرتهما. ومن جعله بمنزلة لُدن فحذفه لالتقاء الساكنين ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال: هذه هند بنت فلان. وزعم يونس أنّها لغة كثيرة في العرب جيدة" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٢، ص ٢٠٤-٢٠٥).

قد يكون يونس من أوائل من أسسوا منهج التقويم اللغوي فيما وصل إلينا عنه من أحكام تقويمية ومنها حكم الجيد، ولكن الذي وسع استعمال هذه الأحكام هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي استعمل حكم الغلط في خمسين موضعاً (الفقراء، ٢٠١٥، ص ٣٢)، واستعمل حكم الجيد والأجود في ستة عشر موضعاً، واستعمل حكم الخطأ في ثلاثين موضعاً تقريباً، واستعمل حكم القبيح في عشرة مواضع جاءت جُلّها وصفاً للغات العرب، نحو قوله: "والصّقيعُ: الجليدُ يصقّعُ النَّبات، وبالسّين قبيحٌ" (الخليل، د ت، ج ١، ص ١٢٩). "والأجَارُ: سطحٌ ليس حوَالِيهِ سْتِرة. والجميعُ: أجاجيرٌ وأجاجة. والإنجارُ: لغةٌ قبيحةٌ"

(الخليل، د ت، ج ٦، ص ١٧٤). "ولا تقول: واتَّيْتُهُ إِلَّا فِي لُغَةٍ قَبِيحَةٍ لِلْيَمَنِ" (الخليل، د ت، ج ٨، ص ١٤٧)، وبعض هذه الأحكام نقلها سيبويه عن الخليل لاحقاً.

كان نصيب حكم الجيد والأجود حاضراً على قلته في أحكام الخليل، وجاء نقياً لحكم الرديء، ومنه قوله: "تقول: أنا أمحوه وأمحاه. وطىء تقول: مَحَيْتُهُ مَحِيًّا وَمَحَوًّا وَمَحَى الشَّيْءَ يَمَحِي مَحَاءً. وكذلك امتحى إذا ذهب أثره. الأجود أمحى، والأصل فيه: انمَحَى. وأما امتحى فلغة رديئة" (الخليل، د ت، ج ٣، ص ٣١٤). وكذلك قوله: "أكدت العقد واليمين: وثقته، ووكدت لغة، والهمزة في العقد أجود" (الخليل، د ت، ج ٥، ص ٣٩٧). "والقبص، والقبص أجود: مجمع النمل الكثير" (الخليل، د ت، ج ٥، ص ٦٩).

افتقرت معظم أحكام الخليل إلى التعليل والضوابط، وكانت الانطبائية والذوقية حاضرتين في قسم كبير منها، وقد يكون مستند الخليل هو الأصل وكثرة الاستعمال والقياس فيما بدا لي من الأحكام التي أصدرها، غير أن تعميم ذلك مسألة لا يمكن التسليم بها، فقد حكم على صيغة أفعال بأنها أجود في بعض السياقات، وهي من المزيد، والمزيد ليس أصلاً، ومنه قوله: والجفال والجفول: سرعة عدو، وجفل الظلم، وأجفل أجود" (الخليل، د ت، ج ٦، ص ١٢٩)؛ فالخليل لم ينص على التعليل صراحة في إطلاق حكم الأجود.

• المبحث الثاني: مواضع استعمال حكم الجيد عند سيبويه

جاءت الأحكام التقويمية أظهر عند سيبويه، ويبدو لنا أنه هو من رسخ منهج التقويم النحوي في النظرية النحوية، وقد حظي موضوع الأحكام التقويمية عنده بدراسات كثيرة، أشرنا إليها سابقاً. وقد ورد حكم الجيد عند سيبويه في ستة وستين موضعاً جاءت في سياقات الأحكام التقويمية، وجاء حكم الأجود في ثلاثين موضعاً تقريباً، وقد يأتي هذا الحكم منفرداً أو مع مصاحبة لغوية تؤكد نحو قوله: (أجود وأحسن)، (أجود وأكثر) (الأجود الأكثر)، وغير ذلك من الأحكام المركبة، وورد مصطلح (الأحسن) عنده في سبعة وستين موضعاً، والحقيقة أنه من الصعوبة بمكان أن نجد فروقاً فاصلة بين دلالة حكم الأجود وحكم الأحسن. فعلى سبيل المثال يقول سيبويه: "وتقول: أضربت زيداً أم قتلته، فالبدء ههنا بالفعل أحسن؛ لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما، فالبدء بالفعل ههنا أحسن، كما كان البدء بالاسم ثم فيما ذكرنا أحسن" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ١٧١). فلو استعمل سيبويه مصطلح الأجود هنا لما تغيرت الدلالة، إن الوقوف على الفروق الدلالية بين الأحسن والأجود والأفضل والأولى والأقوى والأبين والأمثل تحتاج دراسة خاصة بأنماط المفاضلة تقوم على استقصاء مواطن هذه الأحكام في النحو العربي، وهذا لا يتسع المقام له هنا، وسنخصص له دراسة مستقلة.

إنّ هذا الشّيع في حكم الجيّد والأجود ونظائرها من الأحكام التّقويميّة ذات الدلالة التفاضلية مثل: أقبح وأردأ (سيوبه، ١٩٨٨، ج ١، ص ٣٦١، ج ٣، ص ١١١)، وأمّثل، وأبلغ، وأبين، وأولى وأقوى الذي استعمله في ستين موضعاً تقريباً، وأبعد الذي استعمله عشرين مرة تقريباً، يؤكّد أنّ سيوبه هو من رسّخ منهج التّقييم في الأحكام التفاضليّة في النحو العربيّ. **أولاً- ما حكم عليه بالجيّد من لغات العرب:**

ورد حكم الجيّد في الكتاب في في مواضع مختلفة، وبعض هذه المواضع كان حكماً أصدره سيوبه أو نقله عن غيره من العلماء بحقّ استعمالات ذات طابع لهجيّ، أو لغة من اللغات المستعملة التي سمعها سيوبه أو رويت له، واللغة مصطلح استعمل بمعنى اللهجة في التراث النحويّ، ولكن هناك استعمال آخر للغة يعني وجود مستويات وتنوعات في اللهجة الواحدة، وهذه مسألة عبّر عنها ابن جنّي في الباب الذي أفرده للفصيح يجتمع في كلامه لغتان فأكثر، وقال فيه: "وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به. فإذا ورد شيء من ذلك - كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان فينبغي أن تتأمل حال كلامه فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرتهما واحدة فإنّ أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظتين؛ لأنّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها. وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداها ثمّ إنّه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى وطال بها عهده وكثر استعماله لها، فلحقت - لطول المدة واتصال استعمالها - بلغته الأولى" (ابن جنّي، ١٩٨٦، ج ١، ص ٣٧٣).

ثمّ يضع ابن جنّي ضوابط للتمييز بين اللغة الأصليّة واللغة التي تتحدّر للفصيح من لغة أخرى غير لغته، "وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبته فأخلق الحاليين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة والكثيرته هي الأولى الأصليّة. نعم، وقد يمكن في هذا أيضاً أن تكون القليلة منهما إنّما قلت في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه، وإن كانتا جميعاً لغتين له ولقبيلته" (ابن جنّي، ١٩٨٦، ج ١، ص ٣٧٣).

ومن اللغات التي حكم عليها سيوبه بالجيّد ما رواه عن العرب من فتح الساكن الأول للتخلص من النقاء الساكنين، فالأصل أو القياس أن يكون التخلص من النقاء الساكنين إذا كان الساكن الثاني ألف الوصل هو الكسر، ولكن هناك لغة أخرى رُويت عن العرب فمن كلامهم أن يفتحوا لالنقاء الساكنين، ومن ذلك: "منّ الله، ومنّ الرسول، ومنّ المؤمنين لما كثرت في كلامهم، ولم تكن فعلاً، وكان الفتح أخفّ عليهم فتحوا، وشبهوها بأين وكيف. وزعموا أنّ ناساً من العرب يقولون: منّ الله، فيكسرونه ويجرونه على القياس" (سيوبه، ١٩٨٨، ج ٤، ص ١٥٤). ويعقب سيوبه على هذه الاستعمالات بقوله: "قد اختلفت العرب في

(من) إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسره قوم على القياس، وهي أكثر في كلامهم، وهي الجيدة. ولم يكسروا في ألف اللام لأنها مع ألف اللام أكثر، لأن الألف واللام كثيرة في الكلام تدخل في كل اسم، ففتحوا استخفافاً (سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص ١٥٥).

وصف سيبويه التخلص بالكسر بأنه الأكثر في كلامهم وهو القياس، ولذلك حكم عليه بأنه استعمال جيد، ولكن هناك من فصحاء العرب من فتح طلباً للخفة، وهو وجه من الاستعمال له مقبولية غير أنه أقل جودة من الكسر، فنحن هنا أمام مستويات من الأداء يتيحها النظام النحويّ ويسمح بها المعنى خضعت لأحكام من المفاضلة.

وهذه مسألة نجد لها مثلاً في حذف التنوين لكثرة استعماله كما سوغ سيبويه ذلك، وكان معيار كثرة الاستعمال والشيوخ منطلقاً في الحكم، فحذف التنوين في قولهم: هذا زيدٌ الطويلُ، جعله سيبويه لكثرتِه في كلامهم بمنزلة قولهم: لُد الصلاة، وهذه مسألة أشرنا إليها سابقاً (سيبويه، ١٩٨٨، ج٢، ص ٢٠٤-٢٠٥)، فما نقله سيبويه من رأي يونس في هذه المسألة هو ضرب من التوكيد لما قاله سيبويه نفسه من كثرة شيوع هذا النوع من الحذف للتنوين في بعض السياقات.

هذا الحكم أطلقه سيبويه على المنادى المكرّر المضاف: وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرو، يا زيدَ زيدَ أخينا، يا زيدَ زيدنا، ونقل عن الخليل رحمه الله ويونس أنّ هذا كله سواء، ووصف هذا الاستعمال بأنها لغة للعرب جيدة (سيبويه، ١٩٨٨، ج٢، ص ٢٠٥). إنّ هذه الاستعمالات خلاف الأصل، ولكن الذي يسوغها ويضعها في خانة الاستعمالات الجيدة أنّ فيها لمحاً للأصل وهو النصب للمنادى، ثمّ إذا أمعنا النظر فيها وجدناها بعيدة عن الاختلال في المعنى، فمجيء المنادى هنا منصوباً لم يخلّ بالمعنى.

وبرز حكم الجيد على بعض القراءات القرآنية وعللها سيبويه بأنها لغة للعرب؛ ففي قراءة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (مريم: ٦٩) يروي سيبويه عن هارون أنّ ناساً، وهم الكوفيون يقرؤونها: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ بإعراب (أيهم) ووصفها بأنها لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها (سيبويه، ١٩٨٨، ج٢، ص ٣٩٩).

ومن الاستعمالات التي حكم عليها سيبويه بالجيد ونصّ فيها على مسألة اللهجات مسألة الإظهار في باب ما يجوز فيه الإدغام، فـ"أحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعداً، ألا ترى أنّ بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة، استثنائاً للمتكررات مع هذه العدة، ولا بدّ من ساكن. وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل غلبط؛ ولا يكون ذلك في غير المحذوف. ومما يدلّك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن

أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك: جعل لك وفعل لبيدٌ. والبيان في كل هذا عربيٌّ جيد حجازيٌّ" (سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص٤٣٧).

إننا نجد نصوصاً صريحة كانت المفاضلة فيها بين لغات منسوبة للعرب، ففي قولهم: ودٌ، قال سيبويه "إنما أصله وتدٌ، وهي الحجازية الجيدة. ولكن بني تميم أسكنوا التاء كما قالوا في فخذ: فخذٌ فأدغموا. ولم يكن هذا مطرداً لما ذكرت لك من الالتباس، حتى تجشموا وطداً ووتداً، وكان الأجود عندهم تدهً وطدهً، إذ كانوا يتجشمون البيان" (سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص٨٢). فسيبويه يجعل لغة الحجاز الأعلى جودة، ولا ينكر لهجة تميم، غير أنها أقل قبولاً لأمر يتعلق بالالتباس الذي قد يتحصل في البنية فيمتد إلى الدلالة، إن الذي جوده سيبويه لم يمنع شيوع لفظ (ودٍ) الذي ما زالت رسوبات لغوية حيّة منه في استعمالات بعض قبائل جنوب الأردن فيقولون: (ودٍ) في وتد.

ويؤكد سيبويه هذه المفاضلة في موضع آخر في باب الإدغام؛ فأهل الحجاز يفكّون الإدغام في حالة الجزم أو البناء ووصفها بأنها اللغة العربية القديمة الجيدة، يقول: "ودعاهم سكون الآخر في المثليين أن بين أهل الحجاز في الجزم، فقالوا: أرددٌ ولا ترددٌ. وهي اللغة العربية القديمة الجيدة. ولكن بني تميم ادغموا ولم يشبهوها برددت، لأنه يدركها التنشئة، والنون الخفيفة والثقيلة، والألف واللام وألف الوصل، فتحرك لهن". (سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص٤٧٣).

ونجد المفاضلة ذات البعد اللهجي حاضرة عنده في باب نائب الفاعل في حال الإضافة التي ترتقي إلى التركيب، يقول: "وذو صباحٍ بمنزلة ذات مرة. نقول: سير عليه ذا صباح، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغةٍ لختّم مفارقاً لذات مرة وذات ليلة. وأمّا الجيدة العربية فإن تكون بمنزلتها" (سيبويه، ١٩٨٨، ج١، ص٢٢٦). إننا نلمس في كلام سيبويه ما ينم عن إدراك لمرحلة من التطور في الاستعمال، فالوصف باللغة العربية القديمة الجيدة يُفهم منه أن استعمال بني تميم أحدث وأقرب زمنياً لعهد سيبويه.

إن ارتباط الحكم بالجيد باللغات العربية نجد له مثلاً في بعض مظاهر التطور اللغوي عند سيبويه؛ ففي مسألة الإعلال وإبدال الواو ياءً أو العكس يذكر سيبويه أمثلة من الاستعمالات التي حصل فيها إعلال وأخرى جاءت على التصحيح. فالوجه في الجمع الياء، نحو "ثديّ وعصيّ؛ لأنّ هذا جمعٌ كما أنّ أدلياً جمعٌ. وقد قال بعضهم: إنكم لتنتظرون في نحوٍ كثيرة، فشبهوها بعنوّ. وهذا قليل، وإنما أراد جمع النحو. فإنما لزمها الياء حيث كانت الياء تدخل فيما هو أبعد شبيهاً، يعني صيمٌ. وقد يكسرون أول الحروف لما بعده من الكسرة والياء، وهي لغة جيدة، وذلك قول بعضهم: ثديّ، وحقيّ، وعصيّ، وجثيّ (سيبويه،

١٩٨٨، ج ٤، ص ٣٨٤-٣٨٥). فوصفها هنا بأنها لغة جيّدة يدلّ على استحسان من سيبويه لاستعمالات لهجيّة كانت تميل إلى تحقيق الاتباع الصوّتيّ في هذه الأبنية.

وهذه الأحكام التقويمية نابعة من إقرار العلماء بتفاوت المستويات ومقبوليتها في آن واحد؛ فابن فارس على سبيل المثال يفرد باباً للقول في اختلاف لغات العرب، ويقرّ بفصاحتها على الرغم من مظاهر الاختلاف، ولكنّ ثمة مفاضلة بين هذه الاختلافات يعبر عنه باب آخر عنوانه (القول في أفصح العرب)، ويقابله باب ثالث يعبر فيه عن اللغات المذمومة (ابن فارس، ١٩٩٧، ص ٢٥-٢٨). ومثل هذه التصنيفات تطالعنا عند السيوطي أيضاً (السيوطي، ١٩٩٨، ج ١، ص ٧٥).

ثانياً- ما حكم عليه بالجيّد من الاستعمالات غير اللهجيّة:

كثيراً ما تطالعنا أحكام الجيّد على استعمالات لغويّة عند سيبويه دون أن تكون منسوبة لمستوى لهجيّ، بل هي أحكام على استعمالات تمثّل أوجهاً من تنوع الاستعمال واتّساعه، مع مفاضلة بين هذه التنوعات؛ لأنّها تحمل درجة من المفاضلة لأسباب قد تتّصل بالكثرة والشيوخ أو لقربها أو بعدها من القياس والاطّراد؛ ففي باب النسب مثلاً، يذكر سيبويه مجالات من أشكال التعبير التي تدلّ على تنوعات في الأداء لا تُخلّ بالمعنى، يقول: "وإن أضفت إلى فَعَلٍ لم تغيّره، لأنّها إنّما هي كسرة واحدة، كلّهم يقولون: سَمَرِيٌّ. والدُّبُلُ بمنزلة الثَّمَرِ، تقول: دُوَلِيٌّ. وكذلك سمعناه من يونس وعيسى. وقد سمعنا بعضهم يقول في الصَّعِقِ: صِعِقِيّ، يدعه على حاله وكسر الصاد؛ لأنّه يقول: صِعِقٌ، والوجه الجيّد فيه: صَعَقِيّ، وصِعِقِيّ جيّد" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٢٤٣). فالوجوه المذكورة في تنوعات الأداء لها مقبولية يتيحها النظام الصّرفي للعربيّة، ولها توجيهات صوتيّة في بعض وجوهها، ولكن ثمة قياس وشيوخ يوجبان لبعضها درجة من الأفضلية تستحق معها الحكم بالجودة.

وقد يستند حكم الجيّد إلى القياس مع جواز الوجه المخالف له، فنحن أمام استعمالين: استعمال شائع ويكثر في لغتهم، وهو بذلك يملك شرعية المقبولية بحكم الشيوخ، واستعمال آخر يقتضيه القياس ويكسب حكم الجودة من القياس المتحصّل له، ففي باب أبنية الأفعال الأصل في باب (فَعَلٍ)؛ أي يكون على (يَفْعَل) بالفتح ولكن جاء عنهم كثيراً (يَفْعَل) بالكسر نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ، وَيئِسُّ يئِسُّ، وَيَبِسُ يَبِسُ، وَنَعِمَ يَنعِمُ، ولكنّ سيبويه مع إقراره بهذه الصيغة التي عدّها بعض العلماء في الشذوذ (ابن عصفور، ١٩٩٦، ص ٣٤٠)، يصف الفتح في هذه الأفعال بالجيّد، وهو الأقيس (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٤، ص ٣٩)؛ فيصدر الحكم بالجودة استناداً إلى معيار القياس.

وقد يستند الحكم إلى معايير الرتبة وما يتطلبه التركيب اللغوي من مراعاة ترتيب العناصر، وما يبيحه النظام النحوي من أوجه الخروج على القياس؛ ففي باب كم الاستفهامية، أجاز العلماء: كم درهماً لك؟ وكم لك درهماً؟، و"إنما أردوا كم لك من الدراهم، أو كم من الدراهم لك. وزعم أنّ كم درهماً لك أقوى من كم لك درهماً، وإن كانت عربية جيدة. وذلك أنّ قولك العشرون لك درهماً فيها قبح، ولكنها جازت في كم جوازاً حسناً؛ لأنه كأنه صار عوضاً من التمكن في الكلام، لأنها لا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة. لا تقول: رأيت كم رجلاً، وإنما تقول: كم رأيت رجلاً؟ وتقول: كم رجلٍ أتاني! ولا تقول: أتاني كم رجلٍ!" (سيبويه، ١٩٨٨، ج٢، ص١٥٨). فالأحكام التي برزت في النص السابق هي: الأحسن، والأقوى، والجيد، والقبيح، وجميعها مستندة إلى مقتضيات القياس ومراعاة الأصل في الترتيب.

ونستحضر هنا رأي أوتو جسبرسن (Jespersen.O) في النظر إلى معايير الصواب والخطأ؛ فالصواب اللغوي عنده هو الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم، والخطأ هو ما جاء على خلاف العرف اللغوي (جسبرسن، ١٩٥٤، ص١٣٣)، والإفهام قد لا يتعلق بالصواب المتحقق في الاستعمال، لأنه قد يتحقق في جملة خاطئة وغير موافقة للمقياس النحوي الصارم (أبو الرب، ٢٠٠٧، ص١٢٦)، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالرتبة، ولكن الحكم بالجودة والقبح وغيرها من الأحكام لا بد أن يكون فيها قدر من الضوابط اللغوية تستند عليها، وإن كنا نجد أحياناً قدراً من الذوقية في الأحكام مثل أفضل وأحسن وأجود وأردأ، فالنحاة نصبوا من أنفسهم سلطة للحكم على الاستعمالات اللغوية مستندين إلى ضوابط لغوية مستقاة من لغة الفصحاء، وبما أنهم تفاوتوا في كثير من القواعد واختلفوا في الآراء؛ فلا ريب أنّ ذلك سينعكس على الأحكام بالقبول أو الرفض.

إنّ قسماً من مظاهر الحكم بالجيد التي ظهرت عند سيبويه كانت تتعلق بجواز وجه نحوي، وهي منطلقة من تعدد الأوجه الإعرابية أو الاستعمالية، ولكن ثمة مفاضلة بين هذه الأوجه، ففي قولهم: رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض، نصبته على المفعولين؛ لأنك أبدلت، وكأنك قلت: رأيت بعض متاعك. ويعقب سيبويه على هذا بالقول: "والرفع في هذا أعرف، لأنهم شبهوه بقولك: رأيت زيدا أبوه أفضل منه، لأنه اسم هو للأول ومن سببه، كما أنّ هذا له ومن سببه، والآخر هو المبتدأ الأول، كما أنّ الآخر هنا هو المبتدأ الأول. وإن نصبت فهو عربي جيد" (سيبويه، ١٩٨٨، ج٢، ص١٥٨). فثمة حكمان يتصلان بجواز تعدد الأوجه؛ فأولهما الرفع (بعضه أحسن) ووصفه سيبويه بأنه الأعراف، وربما يكون ذلك

للشيوخ، وثانيهما النصب ووصفه بأنه عربيّ جيّد، والسبب أنّ النظام النحويّ يجيزه، والمعنى لا ينتقض في النصب ولا في الرفع.

إنّ مثل هذه الأحكام النابعة من تعدّد الأوجه الاستعمالية نجدها في مسألة التقديم والتأخير المباح في قولهم: ضربتُ زيداً، وهو الأصل الذي عبّر عنه سيبويه بالحدّ، ثمّ يصف سيبويه التقديم بقوله: "وإنّ قدّمتَ الاسمَ فهو عربيّ جيّد، كما كان ذلك عربيّاً جيّداً، وذلك قولك: زيداً ضربتُ" (سيبويه، ١٩٨٨، ج١، ص ٨٠). ولكنّ عندما يؤدي الاتّساع في الاستعمال إلى إخلال بالقاعدة لا يتورع سيبويه عن إظهار الجانب النقديّ الراض من الأحكام ففي قولهم: "ضربتني وضربت قومك، فجائز وهو قبيح، أنّ تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُهُ وأكرمُ بنيهِ وأنبلُهُ" (سيبويه، ١٩٨٨، ج١، ص ٨٠-٨١). وعلّة القبح نابعة من الخلل في المطابقة في الإحالة، ومسألة الاستقامة وعدمها كانت من المسائل التي شغلت سيبويه في مفتتح كتابه، وأفرد لها باباً خاصاً أسماه (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة) (سيبويه، ١٩٨٨، ج١، ص ٢٥-٢٦). والاستقامة مصطلح له دلالات متنوعة في النحو العربيّ أشار بعض العلماء إليها (أبو غالية، ٢٠٢٣، ص ١-١٠).

إنّ أحكام سيبويه تجاوزت الأمثلة المصنوعة إلى استعمالات قرآنية فيها قدر من تعدّد الأوجه الإعرابيّة التي يبيحها النظام النحويّ ويقتضيها المعنى؛ ففي قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرّاسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ۗ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ۗ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (النساء: ١٦٢) يجيز سيبويه رفع (المقيمين) ويصفه بأنّه كان جيّداً. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا ۗ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ (البقرة: ١٧٧)؛ فقد نص سيبويه على أنّه لو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيّداً (سيبويه، ١٩٨٨، ج٢، ص ٦٤). وجّه العلماء النصب بإضمار فعل، أو العطف على (ذوي القربى)، وقرأ الحسن والأعمش ويعقوب (والصابرون)، وحكى الزمخشري قراءة (والموفين) و(الصابرين) (السمين، ٢٠٠٨، ج٢، ص ٢٥٠).

إنّ أحكام سيبويه بالجودة في الآيات السابقة نابع من استعمالات يتيح فيها النظام النحويّ تعدداً من الأوجه الإعرابيّة، وهو تعدّد لا ريب مستند إلى وظيفة نحوية للتركيب تتصل بدلالات يقتضيها المعنى ولا يوجد فيها تنافر بين النصب والرفع، بل اتساع يفضي إلى فسحة من التأويلات التي تسمح بها دلالة الآية وأحكامها.

يطول بنا الحديث لو فصلنا القول في تلك الأحكام بالجيّد التي أطلقها سيبويه على ما تحتمله التراكيب من تعدّد في الأوجه، وسنعرّز الأمثلة السابقة بمثال واحد فقط رغبة في الاختصار الذي يفرضه المقام؛ يذكر سيبويه نقلاً عن الخليل في قوله جلّ ذكره ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (المؤمنون: ٥٢) فقال: إنّما هو على حذف اللام، كأنّه قال: ولأنّ هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربكم فاتقون... فإن حذف اللام من أن فهو نصب، كما أنّك لو حذف اللام من (إيلاف) كان نصباً. هذا قول الخليل، ولو قرأوها ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً كَان جِيداً، وقد فُرىء. ولو قلت: جنّتك إنّك تحب المعروف، مبتدأ كان جيداً (سيبويه، ١٩٨٨، ج٣، ص١٢٧).

فتعدد الأوجه حظيت بأحكام تقويمة كثيرة في الكتاب (سيبويه، ١٩٨٨، ج٢، ص١٠، ١٥، ١٥١، ٣٤١، ج٣، ص٩٠، ٩٩، ٤٦٨)، وهي تدلّ على وعي بالمستويات التي أدركها سيبويه للغة العربيّة؛ فاللغة لا ينظر إليها بمقياس الصواب والخطأ، بل ينظر إليها بمستويات من الصواب والفصاحة والبلاغة، ومقابل ذلك مستويات من الخطأ واللحن والضعف والقبح، ومن هنا برزت مسألة المفاضلة في الأحكام المستندة إلى مفاضلة في الاستعمالات اللغويّة نفسها.

المبحث الثالث: مظاهر تناول سيبويه لحكم الجيد، ومتلازماته اللفظيّة، وضوابطه:

الأحكام المركبة سمة بارزة في الأحكام التقويمة عند العلماء العرب، فكثيراً ما تطالعتنا أحكام لها مصاحبات تؤكدتها مثل: عربيّ جيّد، وحسن جيّد، وقويّ جيد، وأجود وأحسن، وعربيّ جيّد كثير، وعربيّ كثير، وجيّد قويّ، وفصيح جيّد، وأبين وأجود، وهذه مسألة أشار إليها بعض الباحثين (الريامي، ٢٠١٧، ص٣٠٧)، ومقابل ذلك نجد أحكاماً بالنقد أو الرفض تتسم بالتركيب نحو: لحن قبيح، وغلط فاحش، ورديء قبيح، وخطأ بعيد، وخطأ فاحش، أو غلط فاحش، أو وهم فاحش، أو لحن فاحش، أو تصحيف فاحش، أو وهمّ وخطأ فاحش، وغيرها.

إنّ الذي يعيننا من ذلك أنّ سيبويه أكثر من مجيئ حكم الجيّد مصاحبة لغوية لأحكام تقويمة أخرى، فمعظم مظاهر الحكم بالجيّد كانت مقترنة بتركيب (عربيّ جيّد) الذي تكرر أكثر من خمس وعشرين مرة عنده، بالإضافة إلى أحكام أخرى أحياناً، وما حكم سيبويه عليه بأنّه عربيّ حظي بدراسة قيمة لجزء المصاروة بيّن فيها أنّ قول سيبويه (عربيّ) يدلّ على مستوى ثان من مستويات الاستعمال اللغويّ، وأبرز مظاهر الحكم بالعربيّ وأشار إلى مصطلح (عربيّ جيّد) (المصاروة، ٢٠١٥، ص٢٠١).

لقد أوضح المصاروة أنّ حكم العربيّ الجيدّ اقترن في الغالب بالكثرة عند سيبويه، وأنّ الوصف بالعربيّ يشي بالجودة عنده، فاجتماع الكثرة والجودة يعني أنّ هذا الحكم المركّب حكم نوعي وكمي في آن واحد. والذي يؤيد صحة استنتاج المصاروة ما حكم عليه سيبويه بأنّه عربيّ قويّ؛ فالعربيّ حكم ينطوي على مستويات منه الجيدّ ومنه القويّ وما لا يتصف بالقوة والجودة لا ريب أنّ له درجة أقل في معايير سيبويه (المصاروة، ٢٠١٥، ص ٢٠٠).

ومن المسائل التي برز فيها حكم الجيدّ مصاحبة لغويّة ما ذكرناه سابقاً من قول سيبويه ففي قولهم: رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض، نصبته على المفعولين؛ لأنّك أبدلت، وكأنّك قلت: رأيت بعض متاعك. وقد حكم سيبويه عليه بالقول: "والرفع في هذا أعرف، وإن نصبت فهو عربيّ جيدّ" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٢، ص ١٥٨). فالعربيّ حكم تقويمي يدلّ على القبول وصحة الاستعمال، ثم يردف هذا الحكم بمستوى أعلى من القبول فيصفه، بأنّه جيدّ ليرتقي إلى مستوى أعلى من مجرد القبول، فإذا كان الحكم بالعربي يدلّ على مستوى ثان من مستويات الاستعمال كما ذهب المصاروة فإنّ الجيدّ حكم توكيدي يؤكّد رفعة هذا المستوى ويبين مدة قبوله.

ومن مظاهر مجيء الحكم بالجيدّ مصاحبة لغوية لحكم العربيّ مسألة تقديم المفعول به في نحو: ضربت زيدا، حيث كان زيداً أول ما تشغل به الفعل، وإن قدمت الاسم فهو عربيّ جيدّ كما كان ذلك عربيّاً جيداً (سيبويه، ١٩٨٨، ج ١، ص ٨٠). فالاستعمالان لا يمثلان لهجتين، بل يمثلان سياقين لكلّ وظيفته، وهما استعمالان عربيان صحيحان، وفوق صحتهما يصفهما سيبويه بالجيدّين دليلاً على مستوى من الفصاحة والبلاغة؛ فالصحة اللغويّة درجات، والبلاغة درجة أعلى من مجرد الصحة اللغويّة، فالتعبير الصحيح هو الذي يحقق الحد الأدنى من العرف اللغوي، ويتجاوز التعبير البليغ هذا الحد إلى آفاق أعلى تستحق معه أحكاماً أقوى (أبو الرب، ٢٠٠٨، ص ١٢٧).

إنّ مجيء الحكم بالجيدّ مصاحبة لغوية لحكم (عربيّ) منوط بالسماع والقياس، فالعرب تقول في تصغير المقدم والمؤخر: مُقَيِّدٌ، ومُؤَيِّزٌ، وربّما عوضت الياء نحو: مَقَادِيمٌ ومَأْخِرٌ "والمقاديم والمآخِر عربيّة جيدة. ومُقَيِّدٌ خطأ؛ لأنّه لا يكون في الكلام مَقَادِيمٌ" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٢٢٦)؛ فالحكم بالعربيّة الجيدة نبع من سماع يسنده قياس، ولكن ما حكم عليه سيبويه بالخطأ ليس له سند في السماع.

وقد نجد الحكم التقويمي المركب من حكّمين يفتقد إلى معيار للمفاضلة؛ فالعرب لم نعهدها تفاضل بين صيغتي: فَعَلٌ وأَفْعَلٌ، فكلاهما قياسيتان مستعملتان متقاربتان في المعنى، "وقالوا: أغلقت الباب، وغلّقت الأبواب في المبالغة والتكثير، وإن قلت: أغلقت الأبواب كان عربيّاً جيداً... ومثل غلّقت وأغلّقت أجدت وجوّدت وأشباهه. وكان أبو عمرو

أيضاً يفرّق بين نزلت وأنزلت" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ١، ص ٦٣). فالحكم هنا وجه من التعبير عن الجواز في الاستعمال وبيان مقبولية الوجهين وقوة قياسهما، وليس فيه ما يوحي بالمفاضلة بين بُنْيَتَيْنِ.

ومثل هذا يطالعنا في عمل الصفة المشبهة في حال التعريف ب(ال) فتصبح مشابهةً لاسم الفاعل المعرّف بها في العمل، "فإنّما أُدخلت الألف واللام في الحسن ثم أعلمته، كما قال: الضاربُ زيدًا. وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسنُ الوجه، وهي عربية جيدة" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ١، ص ٢٠١). فالأصل أن تعمل في النكرة كقولنا: الحسن وجهًا، أو الإضافة الحسن الوجه، ولكنّ النصب للمعرفة بها جائز في الاستعمالات اللغويّة، وعدّه سيبويه عربيًّا جيّدًا، فالجيد هنا مصاحبة للحكم تؤكد صحته وقوة هذه الصحة، والدليل على هذا أنّ سيبويه لا يطلق أحكامه إلّا بعد المقارنة بين الاستعمالات والمفاضلة بينها للتمييز بين مستويات التعبير (البكاء، ١٩٩٨، ص ٢٠٥-٢٠٦).

تطالعنا المفاضلة المستندة إلى نظرية المستويات اللغويّة التي ورد فيها حكم الجيد مصاحبة لغوية في مسألة الحمل على اللفظ والحمل على المعنى أو على التوهّم، وهذه مسألة أشرنا إليها سابقاً في قول جرير الذي استشهد فيه على قضية الحمل على المعنى والحمل على اللفظ، فاقترن حكم الأقوى والأحسن مع حكم العربيّ الجيد.

إنّ المفاضلة المستندة إلى نظرية المستويات اللغويّة نجد جانباً منها في البنية الصرفيّة والتغييرات الفونولوجية الطارئة عليها؛ فقد استعمل سيبويه الحكم التقويميّ (عربيّ) مصحوباً بالصفة (جيد) في تنوعات صوتيّة لبنية الصرفيّة؛ ففي الحروف المتقاربة في حرف واحد يكون هناك ثقل واعتلال، وكذلك يكون المثلان إذا لم يكونا منفصلين "فمن ذلك قولهم في مُتَرَدِّ: مُتَرَدِّ لأنهما متقاربان مهموسان. والبيان حسنٌ. وبعضهم يقول: متترّد؛ وهي عربية جيدة. والقياس متَرَدِّ؛ لأن أصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخر" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٤، ص ٤٦٧). فسيبويه يذكر الأوجه الجائزة في استعمال البنية الصرفيّة في حال الإبدال والإدغام، ثمّ يضعها في مستويات؛ فمنها الحسن، ومنها القياس، ومنها ما هو عربيّ جيد؛ أي أنّه قريب من القياس ولكنّه دونه.

إنّ واحدة من المسائل التي برز فيها (الجيد) مصاحبة لغوية للعربيّ في استعمالات افتراضية يجيزها النظام النحويّ، ففي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ﴾ (التوبة: ٦٣) روي سيبويه عن الخليل أنّه لو قال: فإنّ، أي بكسر الهمزة لكانت عربيّة جيدة (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ١٣٣).

أما الضوابط التي استند إليها سيبويه في إصدار حكم الجيد، فيمكن تلخيصها بما يأتي مع تقديم مثال واحد على كل ضابط رغبة في الاختصار الذي يقتضيه المقام، مع الإشارة إلى أنّ هذه الضوابط قد تكون مشتركة مع أحكام أخرى نحو الأحسن والأولى والأوفيس، وغيرها غير أننا معنيون هنا بحكم الجيد فقط، والضوابط هي:

١- مراعاة الأصل، مسألة الأصل والفرع غنية عن التعريف في الفكر النحويّ، وقد كانت هذه القضية واحدة من الضوابط التي استند إليها سيبويه في إصدار حكم الجيد، وهذا ينسجم مع القاعدة العامة في أصول النحو من حيث إنّ الأصل أولى من الفرع، وقد برز هذا الضابط في مسألة الحمل على اللفظ أو على المعنى في شاهدي جرير وكعب بن جعيل، فسيبويه أقر بالحمل على المعنى ووصفه بالحسن، ولكنّه جعل الحمل على اللفظ أجود وأكثر (سيبويه، ١٩٨٨، ج ١، ص ١٧٠).

٢- مراعاة القياس، وهذا الضابط كان له سمة شيوع عند سيبويه، ففي أحكامه على الاستعمالات اللغويّة كان سيبويه يصدر حكم الجيد على الاستعمال اللغوي الموافق للقياس، وقد برز ذلك في مسألة التخلّص من التقاء الساكنين، فثمة صورة للتخلص أشار إليها سيبويه في بعض التراكيب، ونصّ على أنّ من العرب من ينزع إلى الكسر على القياس، وهذا أكثر في كلامهم، وهي الجيدة (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٤، ص ١٥٥). وهذه الضابط ألفيناه عند سيبويه في مسألة أبنية الفعل والمغايرة بين عين الفعل في الماضي والمضارع، وكذلك في مسألة التلازم بين كم وتمييزها، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

٣- الاعتداد بلهجة عربية مشهورة لا سيما لهجة الحجاز، وهذا المعيار نجده حاضراً في ضوابط سيبويه، فكثيراً ما كان ينصّ على أنّ هذا الاستعمال عربيّ جيد، أو لغة جيدة، ومن أمثله ما ذكرناه في مسألة الإدغام وعدمه في الحروف المتقاربة في المخرج والصفة في لفظين منفصلين، وقد نصّ سيبويه على جودة البيان لأسباب لهجيّة، وقال فيه: "هذا عربيّ جيد حجازيّ" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٤، ص ٤٣٧). وثمة مواضع أخرى نصّ فيها على معيار اللهجة الحجازية (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٤، ص ٨٢).

٤- الشيوع وكثرة الاستعمال، ولا غرابة في ركون سيبويه إلى هذا الضابط؛ فكثرة الاستعمال علة نحويّة شائعة في درس اللغويّ، وقد كانت هذه العلة ضابطاً في كثير من الأحكام النحويّة المقبولة، ومنها حكم الجيد، وقد نصّ عليها سيبويه في مواطن من المسائل التي كان له فيها أحكام ومنها: مسألة التخلّص من التقاء الساكنين بالكسر، ووصفه بأنّه الجيد لأنّه أكثر في كلامهم (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٤، ص ١٥٤).

٥- المعنى ووجه الكلام، وهذا من الضوابط التي بنى عليها سيبويه أحكامه، فالاستعمال يوسم بأنه جيد لأن وجه الكلام عليه، ويناسب المعنى المقصود، ومن مظاهر ذلك ما ذكره سيبويه في قولهم: "ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به، وما عمرو كخالدٍ ولا مُفْلِحاً، النصبُ في هذا جيّدٌ، لأنك إنما تريد ما هو مثل فلانٍ ولا مُفْلِحاً. هذا وجه الكلام. فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يشبهه جررت" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ١، ص ٦٩٨).

الخاتمة

بيّن البحث مفهوم حكم الجيد في اللغة والاصطلاح وعرض صلته ببعض الأحكام التقويمية في النظرية النحوية عند سيبويه؛ فالجيد حكم تقويمي على الاستعمالات اللغوية التي يتوافر فيها قدر من السلامة اللغوية وفق المعايير التي خلص إليها العلماء من استقراء الاستعمالات اللغوية.

إنّ هذا الحكم له صلة وثيقة بنظرية المستويات في الأداء اللغوي التي عبّر عنها العلماء بوسائل شتى، وهم يحكمون على الاستعمالات ومستوى مقبوليتها أو رفضها أو نقدها، وهذا الحكم ينم عن وعي من العلماء الأوائل بهذه المستويات، وإصدار أحكام عليها وفق ما يرونه من ضوابط ومعايير مستقاة من الاستعمالات نفسها، ومراعاة مدى قياسيتها وشيوعها، ومدى تحقق شروط الفصاحة فيها.

بيّن البحث أصول نشأة الحكم بالجيد على البنى اللغوية عند سيبويه وبعض العلماء قبله، وكشف مظاهر من استعماله قبل سيبويه عند الخليل ويونس وغيرهما، وبيّن أنّ حكم الجيد نشأ باكراً قبل سيبويه، وأنّ سيبويه هو من رسّخ منهج إصدار الأحكام التقويمية على الاستعمالات اللغوية وتنوعاتها؛ لتكون الأحكام من بعده ظاهرة في الفكر النحوي العربي.

تتنوّعت مظاهر الحكم بالجيد على الاستعمالات اللغوية عند سيبويه في مجال اللهجات والاستعمالات غير المنسوبة للهجة معينة، كما بيّن مظاهر من مجيء الحكم بالجيد مصاحبة لغوية لأحكام أخرى تتفق معه في الدلالة؛ فيأتي توكيداً لها مثل قوي جيد، وكثير جيد، وعربي جيد، وغيرها. ثمّة ضوابط برزت في استعمالات سيبويه وهو يصدر هذا الحكم؛ منها ما يتعلق بالشيوع والكثرة، ومنها ما يتصل بالقياس وموافقة القاعدة، ومراعاة قضية الأصل والفرع، زيادة على ارتباط الأحكام بعلم لغوية تتصل بأمن اللبس، والخفة والثقل، ومراعاة اللهجات الأوضح عند العرب.

كشفت البحث قدراً من التفاوت بين العلماء في إطلاق الأحكام التقويمية، وبيّن أنّ هناك تفاوتاً بين شيوع الأحكام نفسها عند العالم الواحد، وهذا ملمح يكاد ينطبق على كثير من العلماء الذين اشتهروا بإطلاق الأحكام مثل الخليل وسيبويه وابن النحاس وغيرهم.

يوصي البحث بإعداد دراسة للأحكام التقييمية والمفاضلة بينها في الفكر النحوي، لتبين معيارية الأحكام وضوابطها ومدى توافر قدر من الذوقية والانطباعة فيها، وربطها بالبحث اللساني المعاصر لا سيما اللسانيات الاجتماعية.

المصادر والمراجع:

١. أبو الرب، محمد (٢٠٠٧)، مقاييس الصواب والخطأ من منظور لساني. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، مج(١٠)، ع(١).
٢. أبو غالية، إبراهيم (٢٠٢٣)، "الفعل كان مؤكداً". مجلة دراسات، سلسلة العلوم الإنسانية: الجامعة الأردنية، مج(٥٠)، ع(٣).
٣. الأنباري، أبو البركات (١٩٥٧)، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية.
٤. بابتي، عزيزة (١٩٩٢)، المعجم المفصل في النحو العربي، بيروت، دار الكتب العلمية.
٥. البكاء، محمد (١٩٨٩)، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ط١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.
٦. التهانوي، محمد (١٩٩٦)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، تقديم: رفيق العجم، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.
٧. الجرجاني، علي (٢٠٠٤)، التعريفات. تحقيق: محمد صديق المنشاوي، القاهرة، دار الفضيلة.
٨. جرير، أبو حزر (٢٠٠٩)، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط٣، القاهرة، دار المعارف.
٩. جسبرسن، أوتو (١٩٥٤)، اللغة بين الفرد والمجتمع. ترجمة: عبد الرحمن أيوب، ط١، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
١٠. الجمحي، محمد (١٩٩٦)، طبقات فحول الشعراء. تحقيق: محمود محمد شاکر، ط١، دار المدني، جدة.
١١. ابن جنّي، عثمان (١٩٨٦)، الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار، ط٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٢. الحديثي، خديجة (٢٠٠١)، المدارس النحوية. ط٣، إربد، دار الأمل.
١٣. الحلواني، محمد (١٩٧٩)، المفصل في تاريخ النحو العربي. ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة.
١٤. الحميداوي، نزار (٢٠١١)، الأحكام التقييمية في النحو العربي. ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
١٥. الرّماني، علي (١٩٩٨)، شرح كتاب سيبويه (جزء من الكتاب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن العريفي، رسالة دكتوراه، إشراف: تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
١٦. الزيامي، محمود (٢٠١٧)، المصطلحات التقييمية في النظرية النحوية. ط١، دار كنوز المعرفة، عمان.
١٧. الزبيدي، أبو بكر (١٩٨٤)، طبقات النحويين واللغويين. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، القاهرة، دار المعارف.
١٨. الزبيدي، مرتضى (١٩٦٥)، تاج العروس من جواهر القاموس. الكويت، دار الهداية.
١٩. السراحين، سلامة (٢٠١٤)، أحكام التقويم اللغوي في القراءات القرآنية، رسالة دكتوراه، إشراف سيف الدين الفقراء، جامعة مؤتة.

٢٠. السمين، أحمد (٢٠٠٨)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ط١، تحقيق: أحمد الخراط، دمشق، دار القلم.
٢١. سيبويه، عمرو (١٩٨٨)، الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي.
٢٢. السيرافي، أبو سعيد (٢٠٠٨)، شرح كتاب سيبويه. تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
٢٣. السيوطي، جلال الدين (١٩٨٩)، الاقتراح في أصول النحو وجدله. حققه وشرحه: محمود فجال، ط١، دمشق، دار القلم.
٢٤. السيوطي، جلال الدين (١٩٩٨)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق: فؤاد علي منصور، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
٢٥. الشاطبي، أبو إسحق (٢٠٠٧)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك). تحقيق عبد الرحمن العثيمين وآخرين، ط١، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
٢٦. ابن عصفور، علي (١٩٨٧)، الممتع الكبير في التصريف. ط١، بيروت، مكتبة لبنان.
٢٧. ابن فارس، أحمد (١٩٩٧)، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ط١، بيروت، منشورات محمد علي بيضون.
٢٨. الفراهيدي، الخليل (٢٠٠٧)، كتاب العين. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط١، مكتبة ودار الهلال.
٢٩. الفقراء، سيف الدين (٢٠١٥)، من مظاهر الحكم بالغلط عند الميرد في كتابه (المقتضب). مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة الشارقة، مج١٢، ع(٢).
٣٠. القرطبي، محمد (١٩٦٤)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، ط٢، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٦٤م.
٣١. الكفوي، أبو النقاء (١٩٩٨)، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة.
٣٢. اللبدي، محمد (١٩٨٥)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ط١، عمان، مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان.
٣٣. المصاروة، جزاء (٢٠١٥)، الاستعمال اللغويّ القبلي، دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه. المجلة العربية للعلوم الإنسانية: جامعة الكويت، ع(٢٥).
٣٤. المصاروة، جزاء (٢٠١٥): المستوى الثنائي من مستويات الاستعمال اللغويّ عند سيبويه. مجلة دراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: الجامعة الأردنية، المجلد ٤٢، ع(١)، ٢٠١٥.
٣٥. المعموري، حسن (٢٠١٥)، نقد الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم، دراسة تأصيلية. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية: جامعة بابل، ع(٢٣).
٣٦. ابن منظور، جمال الدين (١٩٩٧)، لسان العرب. ط٣، بيروت، دار صادر.
٣٧. ياقوت، محمود (٢٠١٨)، التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه. ط٢، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.